الآثار المتبادلة بين المعايير البيئية القدرة التنافسية والتجارة الخارجية

د/ خوني رابح
د/ حساني رقية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير– جامعة بسكرة–

الملخــص:

يعد التفاعل بين التجارة الخارجية والبيئة من بين أهم المواضيع التي يــم مناقشتها في وقتنا الحالي, حيث ينصب الاهتمام فيها على كيفية الموازنة بــين تحرير التجارة الخارجية كسياسة للتنمية الاقتصادية, وبين آثارها السلبية علــى البيئة وتوازنها, هذا من جهــة, و بــين آثار تبني السياسات و المعايير البيئيــة على توطين الصناعات وعلى تنافســية الدولة في التجارة الخارجية من جهــة أخرى.

ورغم الأهمية الحيوية للبيئة بالنســبة لاستمرارية حيــاة الإنســان, فتحريــر التجارة الخارجية يعد خيار لا مفر منه للتنمية الاقتصادية, وعليه فالحل يكمــن في إرساء التنمية المستدامة لخدمة البيئة والتجارة الخارجية في نفس الوقت.

Abstract :

Interaction between international trade and environment has been among the most important topics that are discussed nowadays .

Discussions focus on how to balance between liberalization of international trade as an economic policy for development and its negatives effects on environment, from one side, and between the effects of application of environmental policies and standards on resettlement of industries and state competitive in international trade, from the other side.

Although the vital importance of environment for the continuity of human life, liberalization of international trade is an obligatory thing for the economic development , so the solution lies in establishing sustainable development for the best of both environment and international trade in the same time.

مقدمـــة:

في الحقيقة هناك ارتباط وثيق بين النشاط التجاري والبيئة حيث تعتمد كافة الأنشطة الاقتصادية على البيئة إذ تعتبر البيئة هي المصدر الرئيسي لكل مستلزمات الإنتاج وفي المقابل فإن ما ينتج من نفايات عن العملية الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على البيئة إضافة إلى أن حركة التجارة الدولية تتأثر بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات والتي تنادي بتطبيق معايير معينة على إنتاج السلع وترويجها في الأسواق العالمية. لقد برزت اتجاهات عديدة لتفسير العلاقة بين النشاط التجاري والبيئة فمن جهة هناك من يعتقد بأن تحرير التجارة سيدفع في النهاية إلى اهتمام أكبر ومتزايد بالبيئة ومحاولة المحافظة عليها وهذا ما يمكن أن تستهدفه السياسات الخاصة بتحرير التجارة حيث يمكن تفعيل النشاط الاقتصادي العالمي والذي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية مما يجعل الأفراد يزيدون من اهتماماتهم بالمحافظة على الموارد البيئية نتيجة زيادة الوعي. بينما هناك من ينادي في الجانب المقابل بأن زيادة مستويات الإنتاج وهو المسبب الرئيسي لزيادة النشاط التجاري، سوف يؤدي إلى أضرار كبيرة في البيئة وبالتنمية المستدامة نتيجة الاستهلاك المتزايد والمفرط للموارد الطبيعية وزيادة التلوث.

1- تعريف البيئة: يطلق لفظ البيئة على " كل ما هو خارج عن كيان الإنسان, و كل ما يحيط به من هواء يتنفسه, و الماء الذي يشربه و البحار و المحيطات و الأرض , و الكائنات الحية المتنوعة و كل شيء آخر غير حي "[1], كما تعرف على أنها " ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم, و تشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوانات و نبات و التي يتعايش معها الإنسان و يشكلان سويا سلسلة متصلة فيما بينهم "[2]. و عليه فالبيئة هي الإطار الذي يحي فيه الإنسان مع غيره من الكائنات

الحية التي يحصل منها على مقومات حياته (من أكل و ملبس و مسكن), و يمارس فيها مختلف علاقاته مع بني جنسه و هي تشمل مجموعتين من المكونات هي :

أ – مجموعة المكونات الحية (مثل النبات و الحيوان و خلافه),

ب– مجموعة المكونات غير الحية (مثل الصخور, المياه, الهواء و المعادن, الطقس و خلافه). وعناصر البيئة في تفاعل دائم مع بعضها البعض, حيث يؤثر فيها الإنسان و يتأثر بها, و يرتبط نجاح الإنسان في البيئة بقدر فهمه لها, و تحكمه فيها و استثماره لمواردها بما فيه نفع له, دون إضرار بالبيئة و توازنها لان في ذلك إضرار به على اعتبار أنها الحيز الذي يعيش فيه.

2– تعريف التلوث البيئي : يعرف مصطلح تلوث البيئة بأنه " ذلك المصطلح الذي يشير إلى تلك الحالة التي يتواجد فيها شيء ما في مكان غير مناسب, و لا يكون مرغوب فيه في ذلك في هذا المكان, و إن كان هذا الشيء مرغوب فيه في مكان آخر "[3] , بعبارة أخرى البيئة قائمة على التوازن بين مكوناتها ضمن ما يسمى بالنظام البيئي " ecosystéme " و هو نظام متكامل يعيش في كل المساهمين في توازن تام وفق نظام محدد, و اختلال هذا النظام هو ما يؤدي إلى تلوث البيئة حيث نجد مكونات معينة تدخل مجالات غير المخصصة لها في النظام أو بكميات أكثر من اللازم , أو دخول مكونات غريبة عن البيئة وفق النظام الذي تسير عليه مما يؤدي إلى تشويه للنظام و توازنه, الشيء الذي يخلق أثرا غير مستحب على بقية عناصر النظام البيئي و عليه يحدث التلوث. و عليه يمكن تعريف التلوث البيئي على انه " عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها و التي تسبب للإنسان الانزعاج أو الإضرار أو الإمراض و الوفاة بطريقة مباشرة, أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية "[4], نلاحظ أن هذا التعريف ركز على الأثر على الإنسان فقط, في حين أن الإنسان عنصر واحد فقط من عناصر البيئة, و عليه يمكن اعتماد تعريف شمولية و الذي يعرف التلوث البيئي على انه " كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات و حيوان و إنسان, و كذلك ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء و التربة و البحيرات و البحار وغيرها "[5].

و رغم تأثر الإنسان بالتلوث البيئي إلا انه يمثل في المقابل أهم عوامل الاختلال في النظام البيئي, فالإنسان بتدخله غير الواعي و غير المسؤول, و كذا إفراطه في استنزاف

موارد البيئة لعب دورا كبيرا في تحول التلوث إلى ظاهرة و مشكلة حقيقية, و نتج ذلك عن عدة أسباب منها :

- النمو السكاني الكبير : و تمركز اغلبهم في المدن مما يخلق ضغطا كبيرا على المرافق العمومية و التي تتوسع على حساب الأراضي الزراعية أو الغطاء النباتي, و كذا على الماء للاستهلاك, و الإضرار به عن طريق الصرف الصحي, و كذا الهواء نتيجة لزيادة عدد السيارات و ما ينتج عنها من غازات سامة ملوثة للبيئة.
- التقدم الصناعي الكبير : و ما يحدثه من ضغط و استنزاف للموارد الطبيعية بما فيها غير المتجددة منها هذا من جهة, و التلوث الذي يحدثه بمخلفاته و نفاياته في كل من الهواء و الماء و التربة.
- التقدم العلمي : و الذي ادخل على الزراعة المبيدات الحشرية و المخصبات وغيرها من التقنيات لزيادة الإنتاج, و التي أدت إلى تلوث البيئة و إنقاص تنوعها البيولوجي.

و قد ترجمت كل هذه الممارسات و المستجدات في تناقص الغطاء النباتي و انقراض أنواع جديدة و كثيرة من الحيوانات و الحشرات, و كذا ارتفاع درجة حرارة الأرض , وتلوث الأرض بالمواد السامة و المشعة التي يتم دفنها فيه, كل هذه الانعكاسات على البيئة أضرت بالإنسان في نفس الوقت .

3- مفهوم التلوث البيئي في الاقتصاد : يعتبر التلوث البيئي نوعا من أنواع فشل السوق (Market Failure) و ذلك بالاستخدام المفرط للموارد بشكل الملكية الجماعية أو عدم وجود الملكية, و بذلك فالسوق يفشل عند عدم وجود حقوق الملكيات أو عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها,و استنادا إلى نظرية حقوق الملكية فان تدخل الحكومة في ملكية الموارد الطبيعية هو أساس للخلافات و هو ما يدعى فشل الحكومة (Government Failure) و تسمى كل أنواع التلوث الاقتصادي بالآثار الخارجية (Externalities) و الآثار الخارجية بصفة عامة هي إما آثار ايجابية أو سلبية لأنشطة وحدة أو وحدات اقتصادية معينة على رفاهية وحدات اقتصادية أو اجتماعية أخرى و التي لم يؤخذ اعتبارها في ميكانيكية السوق, و يمكن تعريف الوحدات بالمنشات أو مؤسسات صناعية أو اقتصادية أو أفراد[6].

4- آثار تحرير التجارة على البيئة : تتعدد وجهات النظر فيما يخص اثر تحرير التجارة على البيئة , منها :

- ترى بعض وجهات النظر أن الدول التي تأخذ بالتحرر الاقتصادي تكون أكثر استقبالا للتكنولوجيا النظيفة من غيرها المنغلقة اقتصاديا, ذلك أن صادرات الدول المتحررة اقتصاديا يجب أن تفي بحاجة المتطلبات البيئية المتشددة في الخارج, و عليه فالدول التي ستتحرر اقتصاديا بشكل اكبر ستكون وارداتها من هذه السلع الرأسمالية[7].
- الدول المنغلقة تعتبر مأوى جيد للتلوث و عليه فالصناعات الملوثة تفضل هذا النوع من الاقتصاديات المنغلقة.
- و يعتقد عدد كبير من الاقتصاديين بوجود علاقة بين النشاط التجاري من جهة وبين النمو من جهة أخرى حيث أن النمو والجهد التنموي يعني بالدرجة الأساسية الزيادة في مستويات الإنتاج وعلى الأخص الإنتاج الصناعي والزراعي وإن ذلك سيؤدي إلى تدهور بعض الجوانب البيئية غير أن الدول المتقدمة تستخدم أساليب تقنية حديثة لمنع أي من جوانب التدهور في البيئة بينما لا تستطيع الدول النامية العمل على منع هذه الجوانب لأن ذلك سيضع كلفة إضافية على الإنتاج وبالتالي فإن التأثير على البيئة سيكون من خلال زيادة الإنتاج والتوسع في النشاط التجاري سواء المحلي أو الدولي[8].
- تحرير التجارة سيدفع في النهاية إلى اهتمام أكبر ومتزايد بالبيئة ومحاولة المحافظة عليها وهذا ما يمكن أن تستهدفه السياسات الخاصة بتحرير التجارة حيث يمكن تفعيل النشاط الاقتصادي العالمي والذي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية مما يجعل الأفراد يزيدون من اهتماماتهم بالمحافظة على الموارد البيئية نتيجة زيادة الوعي.

في حين يرى أنصار حماية البيئة أن للتجارة الحرة مخاطر فعلية على البيئة بعيدا عن الجدل النظري على الأقل في الجوانب التالية:

1- قوانين منظمة التجارة ستكون سائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة: بناء على مبادئ المنظمة في حرية انتقال السلع بدون حواجز جمركية أو غير

جمركية فان قوانين المنظمة سوف تكون لها الأولوية على القوانين والأنظمة الوطنية لكل دولة والتي تهتم بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية والتي تصنيفها بأنها " حواجز غير جمركية " Non – Tariff Barriers ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة, وكمثال على ذلك تطالب كندا بتغيير بعض القوانين الأوروبية والدولية التي تعيق انتقال بعض من بضائعها إلى هذه الأسواق واهم هذه القوانين[9] :

– القانون الإنجليزي والفرنسي الذي يمنع استخدام الاسبستوس في البناء وتطالب كندا بإزالة القانون نظرا لأنها مصدر رئيسي للاسبستوس .

– القرار الأوروبي بمنع الاتجار بمعاطف الفرو المصنعة من فرو الحيوانات التي يتم إبقائها في ظروف سيئة في الأسر وكذلك القرار بمنع استيراد منتجات جلود الفقمات .

– قرارات بعض الدول الأوروبية بمنع استيراد المنتجات الخشبية المصنوعة اثر قطع الغابات الكلي Clear Cut أو من منتجات أشجار.

ولهذا تعتبر كندا من أكثر الدول تصميما على إبعاد البيئة عن نقاشات منظمة التجارة وتطالب دائما بالتخلي عن قوانين حماية البيئة إذا ما تعارضت مع التجارة .

2–استنزاف الموارد الطبيعية : سوف تؤدي عمليات إلغاء التعريفة الجمركية على كثير من المواد والمنتجات إلى تقليل أسعارها دوليا وبالتالي زيادة معدل استخدامها, تحرير التجارة سيؤدي أيضا إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية أو موارد التعدين في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فان تأثيرا سلبيا كبيرا سوف يقع .

3- ملاذات التلوث الدولية : من المتوقع ضمن اطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئيا من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاما بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك .

4-المنتجات المعدلة وراثيا : الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثيا أو ما تسمى الكائنات المعدلة وراثيا (Genetically Modified Organisms) في العالم سيؤدي إلى نشر التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من حيث تغيير النظام البيئي الطبيعي والتنوع الحيوي Biodiversity أو التسبب أحيانا بمشاكل صحية للمستهلكين بسبب تغيير التركيب الو راثي لهذه الكائنات الذي قد يكون مؤذيا للمستهلك كما انه لن يسمح للدول المستوردة في رفض أو إغلاق أسواقها أمام المنتجات المعدلة وراثيا قبل فحصها والتأكد من
صلاحيتها [10].

5- إضعاف المعاهدات البيئية الدولية : الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث لن يكون بالإمكان إذ أن قوانين منظمة التجارة ستحظى بأولوية قانونية دولية على هذه المعاهدات .

5- أدوات حماية البيئة : ومن أهم أدوات التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من آثارها السلبية ما يلي:

أ- الضرائب البيئية : وهى عبارة عن أعباء مالية تفرض على المدخلات أو المخرجات و التي من شانها أن تولد آثار سيئة على البيئة بهدف إحداث تغيرات في أنماط الاستخدام نتيجة تضمين نفقات التلوث ضمن نفقات الإنتاج , و هي[11] :

- الضريبة على المنتجات output tax: تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية ، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا, يترافق هذا النوع من الضرائب مع وجود نظم للتخلص من السلعة أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة

- ضريبة النفايات أو الانبعاثات : Emission Tax :

أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغيرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى أقل تلويثا.

و تعد الضرائب البيئية مصدر من مصادر الإيرادات التي تستخدم لتغطية النفقات والبرامج البيئية , غير أن فرضها لا يعنى بالضرورة إحداث تغيرات في نمط الإنتاج , حيث قد يكون مقدار العبء الضريبي ضعيف بالنسبة لإمكانيات المنشاة .

ب- نظام الدعم و المنح Subsidies : يشمل هذا النظام الدعم والإعانات من المنظور الاقتصادي البيئي كالمنح أو القروض منخفضة الفائدة أو المعاملة الضريبية المحفزة والتي يكون من شأنها العمل على تحفيز الملوثين لتغيير سلوكهم الضار بالبيئة, و هذا النوع من الأدوات له أكثر من شكل منها-[12]:

1- المنح : وهى منح مادية أو عينية وعادة ما تعطى لتشجيع البحث العلمي للتصدي للمشاكل التي تؤثر سلبا على البيئة لإيجاد حلول لها.

2- القروض الميسرة: وهى عبارة عن قروض منخفضة سعر الفائدة مع طول فترة السماح وتوجه أساسا لشراء كافة المعدات والأجهزة التي تحافظ على البيئة.

3- الحوافز الضريبية: وهى إما أن تقوم الحكومة بتخصيص مبالغ معينة لبعض الممولين في شكل كوبونات تخصم عند استحقاق الضريبة عليها , و إما أن تقوم الحكومة بتخفيض الضريبة المستحقة على الممول حين وجوب سدادها وذلك للوصول لنفس الأهداف السابقة.

4- تخفيض الرسوم الجمركية: أي تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات و الأجهزة والمواد المستخدمة أو اللازمة لمكافحة التلوث، أو على السلع البديلة الصديقة للبيئة.

ج- تصاريح التلوث القابلة للتداول: Tradable Permits Pollution

تقوم السلطة بإصدار تصاريح قابلة للتداول تخول حائزها الحق في انبعاث كمية معينة من الملوثات, وتهدف هذه التصاريح إلى التحكم في غازات الاحتباس الحراري بشكل خاص والملوثات الأخرى بشكل عام، يمكن تشبيه هذه التصاريح كأنها سوق خاص بحقوق التلوث حيث يتم شراء حق استخدام جزء من البيئة كمستودع للمخلفات، ويتم تحميل سعر معين مقابل الحصول على حق استخدام الموارد الطبيعية أو البيئية كمواقع للتخلص فيها من المخلفات[13].

ويتوقف هذا الأسلوب على الكفاءة الفنية والإدارية وتحديد مستويات التلوث الغير ضارة، وأيضا عدم وجود أية محسوبيتها أو ضغط من الشركات الكبرى. أما في حالة طرح التصاريح في مزايدة فقد تلجا جمعيات حماية البيئة إلى شرائها وعليه منع العملية الإنتاجية تماما[14].

د- سياسة نظم الضمانات (التامين) على المواد التي يعاد استخدامها أو التي يعاد تدويرها: وهى عبارة عن تامين يفرض على بعض المواد , لكي يتمكن من إعادة استخدامها مرة أخرى , وعدم طرحها في البيئة . وبالطبع هناك علاقة طردية بين مبلغ الضمان ومعدلات استعادة المواد.

هـ- التامين : وهى فرض مبالغ مالية كبيرة على الأنشطة ذات الاحتمالية الكبيرة في إحداث إضرار كبيرة على البيئة , مثل ناقلات البترول , وهو ما يعنى أن القائمين على هذه الأنشطة يقومون بشراء وثائق تامين بمبلغ يكفى لإصلاح الضرر المتوقع حدوثه.

و- رسوم التلوث: وهى رسوم تدفعها الوحدات الصناعية مقابل كل وحدة من وحدات الانبعاث الملوثة , أي أن الوحدة الصناعية تتحمل رسوم تدفعها مقابل المخرجات الثانوية المصاحبة لمخرجاتها الأساسية، بالتالي فان ذلك يمثل زيادة في التكاليف الصناعية للمنتج الأمر الذي يحث المنتجين للتقليل من الانبعاث لتخفيض تكلفة المنتج.

ي- الأسعار التصاعدية : وهى عبارة عن فرض أو تحديد أسعار تصاعدية للمستويات المختلفة من استهلاك المادة أو السلعة أو المورد , بهدف ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد , كتحديد أسعار متزايدة لكل مستوى معين من استهلاك الكهرباء أو المياه.

6- آثار التدابير البيئية على التجارة الخارجية : يتطلب الالتزام بحماية البيئة والمحافظة عليها نفقات كبيرة و متنوعة (ممثلة في الادوات سالفة الذكر) على المنتجين تنعكس بصورة مباشرة على التجارة الدولية للدول التي تلتزم بهذا الخط تجاه البيئة عبر التشريعات و مراقبة تطبيقها, و يكون لهذه النفقات أثران محتملان على التجارة الخارجية هما : إما تراجع القدرة التنافسية للدولة, و إما إزاحة (هروب) الصناعات الملوثة إلى مأوى التلوث, و سينجم عن هذين الأثرين آثار أخرى على التشغيل و كذا قدرة الدول على النفاذ إلى الأسواق خاصة النامية منها.

أ- تراجع القدرة التنافسية للدولة : يعود تراجع القدرة التنافسية للدولة إلى تراجع قدرة شركاتها التنافسية, يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات **بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب** وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشات الأخرى"[15]. ينتج عن تبني دولة معينة لسياسات بيئية متشددة, زيادة في تكاليف الإنتاج فيها و عليه ارتفاع أسعار السلع و الخدمات التي تنتجها محليا, لان المحافظة على البيئة " يستلزم تسعير الموارد البيئية بما يتناسب مع التكاليف الاجتماعية, و ذلك من خلال تحميل كل سلعة بتكاليف تلويثها للبيئة, عن طريق تحويل الوفرات البيئية السالبة إلى تكاليف داخلية في الأنشطة الإنتاجية و الاستهلاكية المتسببة في التلوث "[16], و يتم التحميل للنفقات البيئية بطريقتين هما[17] :

1 -الطريقة المباشرة: عن طريق النفقات البيئية التي يتم مباشرتها بواسطة الصناعة الفردية نفسها.

2 -طريقة غير مباشرة: من خلال النفقات المرتفعة للمدخلات من الصناعات الأخرى التي تنفق بدورها نفقات بيئية كبيرة, والآثار غير المباشرة للتنظيمات البيئية على هيكل النفقة للصناعة والتي عادة ما يتم أخذها في عين الاعتبار باستخدام جداول المدخلات والمخرجات.

وبما أن نفقات إنتاج السلع سوف تصبح أعلى (نتيجة تضمين النفقات البيئية) فان الأسعار سوف ترتفع , و يتقلص حجم الإنتاجيمكن أن نوضح ذلك في الشكل الموالي :

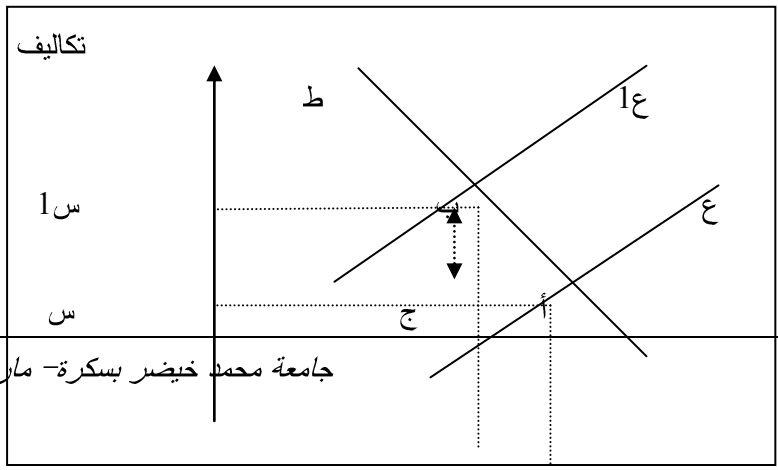

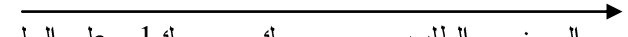

الشكل (01) : اثر النفقات البيئية على الأسعار

نفترض انه قبل تضمين نفقات التلوث كان التوازن بين العرض و الطلب عند النقطة (أ), بد تضمين النفقات ارتفعت تكاليف الإنتاج بالقدر (ب ج) و انتقل منحى العرض إلى ع1, ليعبر عن نقص الإنتاج المحلي, و هنا يحدث أمران هما[18] :

1 -تقل الصادرات : إذا أثرت النفقات على السلع الداخلة في الصادرات.

2 -تزداد الواردات : لتعويض النقص في الإنتاج المحلي من جهة, و الطلب عليها لان أسعارها أصبحت اقل من مثيلاتها المحلية.

و بطبيعة الحال يكون هذا الأثر أكثر في الصناعات الأكثر تلويثا و كذا في الصناعات ذات الحساسية لتغير النفقة, و مرونة الطلب المحلي و الأجنبي للسعر.

و بذلك يكون لهذه النفقات اثر على الميزة التنافسية للدولة في التجارة الدولية خاصة في حالة عدم انتهاج الدول المنافسة لها لنفس هذا التوجه البيئي مما يتيح لها التفوق عن طريق الميزة في الأسعار, و يمكن أيضا أن تنافس سلع الدولة ذات السياسة البيئية حتى في أسواقها الداخلية, خاصة إذا غاب حس حماية البيئة لدى المستهلك مما يجعله لا يسهم في حمايتها عن طريق اقتناء المنتجات البيئية, و لا يمكن أيضا إغفال قيد الدخل بالنسبة لهذا الأخير خاصة في الدول الأقل دخلا بالنسبة للفرد.

ب- إزاحة الصناعات الملوثة إلى مأوى التلوث : ينظر البعض إلى مفهوم السلع أو الصناعات الملوثة للبيئة باعتبارها تلك الصناعات التي تتجاوز فيها نفقات القضاء على تلوث البيئة أكثر من 1% من قيمة المبيعات، ووفقاً لهذا المعيار اعتبر الباحثون من ضمن الصناعات الملوثة للبيئة في الولايات المتحدة الأمريكية صناعة الحديد والصلب، والصناعات المعدنية، وصناعة تكرير البترول[19].

و نقد هنا بإزاحة الصناعات إلى مأوى التلوث, هروب الصناعات الملوثة للبيئة من الدول التي تنتهج سياسات بيئية متشددة إلى الدول الأخرى التي لا يوجد بها مثل هذه

السياسات و التي أطلق عليها " مأوى التلوث " و هي عادة الدول النامية و يكون ذلك في شكل استثمارات أجنبية مباشرة.

و رغم أن هذه الاستثمارات ستؤدي في المدى القريب إلى توفير فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنقل التلوث إليها, كما أن بعض الشركات الكبيرة تقوم بإغراق أسواقها بمنتجات مبنية بأساليب غير رفيقة بالبيئة و مدمرة للموارد الطبيعية, و بذلك تؤثر على الصناعات الصغيرة فيها و التي قد تستخدم طرقا رفيقة للبيئة[20].

وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن الصادرات الملوثة للبيئة من سلعة الحديد والصلب بالنسبة للدول النامية قد تزايدت من 7% في عام 1970م إلى 22.5% عام 2005م. ومن حيث التكوين الهيكلي للسلع الملوثة للبيئة، فقد ظل الحديد والصلب هو المصدر الرئيسي للتلوث، حيث بلغت قيمته نحو 30% من قيمة السلع الملوثة للبيئة في الدول المتقدمة، مقابل 36% بالنسبة للدول النامية[21], و نلاحظ مما سبق انه رغم زيادة نسبة صناعة الحديد في الدول النامية إلا أن النسبة مازالت عالية في صادرات الدول المتقدمة و هو ما قد يدعم بشكل كبير فكرة هروب الصناعات إلى مأوى التلوث الذي حاولت دراسات كثيرة إثباته, غير انه في الواقع لا يمكن نفي هذه الفكرة كليا لكن يمكن القول أن إعادة توطن الصناعة الملوثة للبيئة من دولة إلى أخرى لا يعتمد فقط على صرامة المعايير البيئية التي تتبناها كل دولة، ، إذ إن ثمة عوامل أخرى مؤثرة، كحجم السوق في الدولة محل الاستثمار ، والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة المستقبلة للاستثمار و غيرها من العوامل الأخرى.

ج- تأثير التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للدول النامية : ليس للتدابير والمعايير البيئية التأثير نفسه على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة، كما يتفاوت مدى تأثيرها حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو, فقد تكون الدول النامية أكثر حساسية للتشريعات البيئية، فالمغالاة في تطبيق المعايير البيئية (المقاييس البيئية و الصحية الإلزامية , معايير الأداء, ممارسات صديقة للبيئة, العنونة البيئية المعتمدة على تحليل دورة حياة المنتج, معايير العمليات التي تحدد المسموح به من التكنولوجيا و العمليات الإنتاجية) تراه الدول النامية نوعا من الحماية التجارية التي تطبقها الدول المتقدمة و التي تؤدي إلى تقليل قدرتها على النفاذ إلى الأسواق و تفقدها بعضا من ميزاتها

النسبية و التنافسية, لا سيما وأنها تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جدًا, كما أن هذه الدول قلقة إزاء المعايير البيئية الجديدة التي تشكل حاجزًا أمام التصنيع والتصدير في قطاعات هامة لها، خاصة في قطاعات الصيد البحري والنسيج والجلود والمواد الغذائية.

الجدول (01) : بعض المعايير البيئية و الدول المتضررة منها تجاريا

قطاع النشاط	التدابير المستحدثة	أهم الدول المتضررة
الصيد البحري	منعت المجموعة الأوروبية عام 1997 استيراد المأكولات البحرية من عدد من الدول نتيجة تشريعات صحية فرضتها على استعمال المواد الكيماوية ولتطوير الوسائل الصحية.	الهند وبنغلاديش ومدغشقر، وكينيا وتنزانيا و موزمبيق وأوغندا
المنسوجات والملابس	فقد أصبح كثير من المواد الأولية المستعملة في التصنيع، مثلما في صباغة محظور الاستعمال، لكونه يضر بالصحة ويتسبب في أمراض جلدية وسرطانية .وقد ساهم ذلك ، AZOالأزو إلى حدٍ بعيد في زيادة التكلفة في البلدان المنتجة، ما قد يؤثر على قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. تقدر زيادة التكلفة بحوالي 60 في المائة من تكلفة التصنيع، ، لا سيما في ما يختص بالصباغة.	ينعكس ذلك سلبًا بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تنتج أكثر من 20 في المائة من مجموع صادرات بعض الدول، كالهند مثلا.
الجلود والمصنوعات الجلدية	تأثرت إلى حد كبير بالتدابير التي اتخذها بعض الدول PCBوال AZ الأوروبية ومنع بموجبها استيراد الجلود والأحذية التي تدخل في صناعتها مواد صباغة مما أدى إلى تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية وساهم إلى حدٍ بعيد في زيادة PCT والتكاليف وبالتالي الأسعار .	وقد تأثرت الصين إلى حدٍ بعيد بهذه التدابير، لا سيما أن صناعاتها تنافس صناعات دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث الأسعار.

الأخشاب	**فاقم موضوع إزالة الغابات قلق العديد من دول العالم، فطالب بعضها بالحد من استيراد الأخشاب، وأصدر بعضها الآخر قوانين تتطلب تحديد نوعية الأخشاب ومصادرها، وقد جوبه ذلك بمعارضة شديدة من عدد من الدول المصدرة للأخشاب،**	**لا سيما دول رابطة دول جنوب شرق آسيا.**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة الأمم المتحدة نيويورك، 2003, ص ص 12-14

هكذا أدت التدابير البيئية، التي اتخذت معظمها دول صناعية متقدمة، إلى خفض القدرة التنافسية في الدول النامية المصدرة، لأنها تعمل على فرض معاييرها البيئية الوطنية على غيرها من الدول حيث تمتد هذه المعايير ليس فقط إلى المنتجات ذاتها من حيث الخصائص و المواصفات و إنما إلى ظروف الإنتاج و طرقه, و الإطار التنظيمي و التشريعي الذي يحكمه في الدول المنتجة بغض النظر عما ينطوي على ذلك من قيود حمائية تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة الخارجية لا سيما وأن معظم هذه التدابير يقيد نشاط شركات صغيرة ومتوسطة الحجم قد تواجه صعوبات جمة في التأقلم مع المعايير البيئية العالمية، خاصة وأنها تفتقر إلى الخبرات والتكنولوجيا الحديثة ورأس المال لتحديث آلياتها.

د- الآثار المحتملة للأنظمة البيئية على التشغيل : يمكن للسياسات البيئية أن تؤدي إلى خسائر سنوية في أماكن العمل ناجمة عن :

- الإغلاق الجزئي أو الكلي للمصانع الحدية و هي تلك المصانع التي لا تستطيع تحمل التكاليف الإضافية المترتبة على تنفيذ التعليمات البيئية.
- خسائر في أسواق التصدير نتيجة فقدان الميزة التنافسية على مستوى الأسعار.
- إحجام الاستثمارات الأجنبية عن الاستثمار محلياً بسبب التعليمات البيئية المتشددة.
- إعاقة وركود الاستثمارات.
- توجه الاستثمارات وانتقال الإنتاج إلى الخارج نتيجة القيود والتعليمات البيئية المتشددة (هروب الصناعات).

غير انه لا يمكن القول بأن إجراءات حماية البيئة تتسبب بشكل عام بآثار سلبية على العمالة والتشغيل, فربما يكون هناك آثار سلبية على المستوى الجزئي، إلا أنه على المستوى الكلي يكون التأثير إيجابياً، وربما تكون هناك إمكانيات للحد من حجم البطالة من خلال السياسة البيئية, و ذلك بإحداث مناصب عمل جديدة عن طريق:

- استثمارات في مجال حماية البيئة
- مصانع صناعة تجهيزات ومعدات حماية البيئة
- إدارة وتخطيط حماية البيئة.

الخلاصة:

في النهاية يمكن أن نخلص إلى أن التجارة الخارجية في الحقيقة تولد التلوث المستورد نتيجة زيادة التبادل التجاري بين مختلف دول العالم وبالتالي فلا يمكن لأي دولة لوحدها مكافحة هذا التلوث المستورد بل يجب العمل على تحقيق نوع من التضامن الدولي لمواجهة انتشار هذا التلوث وهذا ما حاول عدد من الاتفاقيات الدولية الوصول إليه على اعتبار أن هذا النوع من التلوث أصبح مشكلة دولية, في نفس الوقت يمكن للتجارة الخارجية أن تتأثر بالسياسات والتدابير البيئية المعتمدة و التي سيكون لها اثر على تنافسية الدول خاصة في ظل تفاوت التدابير البيئية المطبقة من ببلد إلى آخر.

غير أن الأثر الذي تتركه السياسات البيئية على التجارة ليس موجود دائما و إن وجد فليس بنفس القوة, و في نفس الوقت يمكن تجاوزه بأساليب عديدة, في حين أن الآثار التي يمكن أن تنجم عن التجارة الخارجية و الاقتصاد ككل على البيئية لا يمكن تداركها دائما, وعلى هذا الأساس يجب العمل على إرساء مفهوم التنمية المستدامة و التي تهدف إلى تلبية حاجات ومتطلبات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات ومتطلبات المستقبل, حيث ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة وهي أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس في التنمية الاقتصادية لأن الموارد الطبيعية المتوفرة هي أساس كل نشاط اقتصادي، فإذا استطعنا المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية فإننا نستطيع تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المطلوب.

الهوامش:

[1] علي محمد علي عبد الله, التلوث البيئي و الهندسة الوراثية, الهيئة العامة للكتاب, مصر, 1999, ص 31.

[2] محمد السيد ارناؤوط, الإنسان و تلوث البيئة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, مصر, 1999, ص 17.

[3] سامي عفيفي, قضايا معاصرة في التجارة الدولية, النسر الذهبي للطباعة, مصر, 2004, ص 250.

[4] محمد السيد ارناؤوط, مرجع سابق, ص 30.

[5] احمد مدحت إسلام, التلوث مشكلة العصر, سلسلة عالم المعرفة, الكويت, العدد152, أوت 1990, ص 19.

[6] نجاة النيش, تكاليف التدهور البيئي و شح الموارد الطبيعية: بين النظرية و قابلية التطبيق في الدول العربية, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, 1999, ص 03.

[7] صفوت عبد السلام عوض الله, تحرير التجارة العالمية و آثارها المحتملة على البيئة و التنمية, دار النهضة العربية, القاهرة, 1999, ص 36.

[8] وسام جميل الإمارة, العلاقة بين النشاط التجاري والنظام البيئي, www.greenline.com.kw/gornals

[9] www.lawflibya.com/forum/showthread.php

[10] Ibid .

[11] عصام خوري عبير ناعسه النظام الضريبي وأثره في الحدّ من التلوّث البيئي مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, سوريا, المجلد (29) العدد (1)2007, ص ص 70-74.

[12] مصطفى عيد مصطفى إبراهيم, الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات المالية والنقدية والتجارية, http//:alzoa.com/

[13] عصام خوري عبير ناعسه, مرجع سابق ص ص 70-74.

[14] مصطفى عيد مصطفى إبراهيم, مرجع سابق.

[15] وديع محمد عدنان،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس 21/19 جوان 2001.

[16] سامي عفيفي, مرجع سابق, ص 286.

[17] صفوت عبد السلام عوض الله, مرجع سابق, ص 15.

[18] سيد احمد عبد الخالق, السياسات البيئية و التجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية, دار النهضة العربية, مصر, 1994, ص 44.

[19] www.beeaty.tv/news/index/

[20] باتر محمد علي وردم, العالم ليس للبيع, الأهلية للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, 2003, ص 294.

[21] www.beeaty.tv/news/index/